الأمم المتحدة

E/CN.17/2011/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة عشرة

٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات

خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢
ألف - الولاية ٢
باء - القيمة المضافة للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ٤
جيم - تحديد نطاق الإطار العشري للبرامج ٦
ثانيا - المخطط العام لإطار عشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ١٠
ألف - المبادئ التوجيهية ١٠
باء - الوظائف ١٠

* E/CN.17/2011/1.

190111 140111 10-69825 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جيم – عناصر الإطار العشري ١٥

ثالثا – استعراض الهيكل المؤسسي المحتمل للإطار العشري ١٥

ألف – معايير الأداء ١٦

باء – تقييم مقارن للنماذج ١٧

رابعا – البرامج المحتملة ٢٢

ألف – الدروس المستفادة والثغرات ٢٣

باء – البرامج المقدمة ٢٥

خامسا – سبل المضي قدما ٢٨

ألف – إمكانية التوصل إلى اتفاق أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة ٢٨

باء – مد جسر نحو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ . . . . . ٣٣

مرفق أمثلة للبرامج المقدمة: المباني المستدامة والبناء المستدام ٣٤

أولا – مقدمة

١ – يهدف هذا التقرير إلى توضيح المسائل المعنية في تقييم الخيارات العديدة من أجل وضع الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وقد أفاد التقرير من إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن مدخلات وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ألف – الولاية

٢ – يُعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان من الأدوات الرئيسية لتحقيق التقدم نحو التنمية المستدامة. وتصفهما خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية) بأنهما من الأهداف الشاملة الثلاثة والمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع القضاء على الفقر وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها. ويشير الاستهلاك والإنتاج المستدامان إلى مجموعة من الإجراءات التي تمكن البلدان والأسر المعيشية والمؤسسات من ”تحقيق نواتج أكبر وأفضل بمدخلات أقل“، بما في ذلك الإجراءات التي تجلب الفائدة للجميع أو تلك التي يمكن أن تصبح مفيدة للجميع من خلال تطبيق التدخلات السياساتية المستهدفة أو الاستثمارات في البنية الأساسية أو إيجاد الوعي.

٣ – ويدعو الفصل الثالث من خطة جوهانسبرغ التنفيذية إلى اتخاذ إجراءات لأجل ”تشجيع وتعزيز وضع الإطار العشري للبرامج دعما للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع بالتحول صوب تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل، عن طريق تناول النمو الاقتصادي والتردي البيئي، والفصل بينهما إذا اقتضى الأمر، من خلال تحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وعمليات الإنتاج مع التقليل من تدني الموارد والتلوث والنفايات“. واعترافا بمبادئ ريو، يدعو جميع البلدان، إلى اتخاذ إجراءات، مع أخذ البلدان المتقدمة زمام المبادرة، ومراعاة احتياجات البلدان النامية من التنمية وقدراتها.

٤ – وفي الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة حُدد الاستهلاك والإنتاج المستدامان باعتبارهما من القضايا الشاملة لجوانب متعددة التي يلزم تناولها في كل دورة تنفيذ للجنة، وحدد الإطار العشري للبرامج باعتباره من القضايا المواضيعية التي سيتم تناولها في الدورة التنفيذية الرابعة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٥ – وفي أعقاب القرار الذي اتخذ في الدورة الحادية عشرة، تعاونت عدة بلدان من أجل إنشاء عملية مراكش، وهي عملية غير رسمية عالمية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل دعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال التوسع في نشر المعرفة وأفضل

الممارسات ذات الصلة. ونُظمت في إطار عملية مراكش أفرقة عمل مواضيعية واجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الخبراء ومشاورات إقليمية، وشُجع تعزيز التعاون والشراكات.

٦ - وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة أُجري استعراض متعمق لأنشطة الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية في مجالي الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الأنشطة الجارية تحت رعاية عملية مراكش. ويمكن استخلاص خمسة دروس شاملة من هذا الاستعراض، وهي: أولا، يوجد بالفعل عدد كبير من مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعد الوطنية والإقليمية، وإن كانت تحت أسماء أخرى في كثير من الأحيان؛ وثانيا، بغض النظر عن الاختلافات في المسميات أو التركيز المواضيعي، تتقاسم جميع المبادرات بعض السمات المشتركة، وأبرزها أنها تستهدف إزالة الحواجز التي تحول دون إعمال الفرص غير المستغلة التي تجلب الفائدة للجميع؛ وثالثا، أن المبادرات الأكثر نجاحا هي التي تنطوي على شراكات متآزرة فيما بين الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى. رابعا، على الرغم من بعض حالات النجاح، لا تزال هناك حواجز مهمة اقتصادية وإعلامية ومؤسسية وذات صلة بالقدرات، وحواجز سياساتية، تحول دون التوسع في نشر التدابير والانجازات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين واعتمادها. وأخيرا، تتجزأ مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين القائمة على أسس قطاعية ووطنية ووزارية وصناعية.

٧ - ويستخلص مباشرة مما ذكر أعلاه من دروس أثران على السياسات العامة، وهما: أولا، ستظل هناك حاجة إلى التدخل الفعال للسياسة العامة من أجل التغلب على عوائق التقدم؛ وثانيا، يلزم التنسيق والترابط في مجال السياسات للتغلب على التجزئة والازدواجية والتنافر بين مختلف المبادرات والأدوات وكذلك بين هذه المبادرات وتدابير السياسة العامة السائدة. وببساطة، يتلخص درسا السياسات العامة في أنه يلزم، من ناحية، زيادة البرامج والمبادرات، ومن ناحية أخرى، يلزم إطار موحد للبرامج التي يمكنها أن تقلل التجزئة والتنافر.

٨ - ومع مراعاة هذه الآثار المترتبة على السياسات فضلا عن تاريخ القرارات الحكومية الدولية السابقة، لا سيما نتائج دورات لجنة التنمية المستدامة السابقة، يحلل هذا التقرير ما إذا كان يمكن للإطار العشري للبرامج أن يضيف قيمة إلى المبادرات الوطنية والإقليمية القائمة أو المقبلة وكيفية ذلك؛ وبالتالي ما هو النطاق والهيكل المؤسسي الأمثل للإطار العشري للبرامج، وكيف يمكنهما على نحو أفضل دعم وتعبئة ومواءمة الطاقات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وكذلك في المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمجموعات الرئيسية الأخرى، وأفضل

السبل التي تمكنها من تعزيز الترابط والشراكات، وما هي البرامج المعنية التي يمكن تحديدها باعتبارها من عناصرها الأولية أو لبنات بنائها.

باء – القيمة المضافة للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين

٩ – هناك العديد من مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالفعل. ويجب بالتالي أن يُحكم على القيمة المضافة للإطار العشري للبرامج بناء على خمسة معايير، وهي: قدرتها على الدعم والتعجيل والتضافر والتعبئة وإضفاء الشرعية. ففي المقام الأول، سيكون الإطار العشري جيد الصياغة والترابط ، ويمكنه دعم المبادرات الجارية وغيرها من المبادرات التي قد تكون قيد الإنشاء. وفي المقام الثاني، لابد أن يكون هذا الإطار قادرا على الإسراع بنشر هذه البرامج وتكرارها عن طريق تشجيع تبادل المعرفة والخبرة وإزالة الحواجز التي تحول دون اعتمادها. وثالثا، يجب أن تعزز أوجه التآزر وتدعمها فيما بين البرامج القائمة وتلك البرامج وغيرها من تدابير السياسة العامة السائدة. ورابعا، يجب أن تكون قادرة على تعبئة جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة وكذلك الوزارات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من المجموعات الرئيسية. وأخيرا، يمكن للإطار العشري للبرامج توفير الشرعية والقدرة على التنبؤ للجهود الطوعية التي تُبذل حاليا.

١٠ – وهناك عدة نقاط يلزم توضيحها منذ البداية؛ أولا، أن لجنة التنمية المستدامة هي المنتدى الحكومي الدولي الوحيد الذي يقدم بانتظام الفرصة إلى الدول الأعضاء لتبادل الخبرات وتقييم المخاطر والتحديات، واتخاذ قرارات مستنيرة تقوم على منظور متكامل للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا المنتدى مهم لمعالجة أوجه عد التيقن المتبقية حول أفضل السبل لتعزيز البرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تعزز الأداء البيئي دون المساس بالتطلعات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١١ – وثانيا، لقد حققت البرامج الحالية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين عددا من الإنجازات التي تُحسب لها، لكنها تواجه عقبات كبيرة في مجالي التكرار والتعميم. فعلى سبيل المثال، ظلت عملية مراكش فعالة باعتبارها وسيلة مؤقتة للجمع بين الأوساط المعنية وتبادل المعارف والمعلومات فيما بين البلدان والأقاليم؛ ولكن مما يضعف مصداقيتها وشرعيتها، وبالتالي استدامتها، أنها مبادرة طوعية دون آلية رسمية أو تأييد حكومي دولي. وقد أسفرت آليات أخرى كثيرة، بما فيها التي ليس بالضرورة من الآليات ذات العلاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثل مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية وشبكات السلطات المحلية، أو شبكات الباحثين، عن نتائج ومعرفة ذات صلة بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين،

ولكنها تواجه التحديات لأنها غالبا ما لا تكون مرتبطة، ببعضها أو يكون ذلك الارتباط ضعيفا. ويمكن للإطار العشري للبرامج أن يدعم تنفيذ مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال توفير الترابط والاتساق في الأهداف وتنفيذها، وتيسير تلاقح الأفكار وتبادل الممارسات الجيدة التي يمكن مواءمتها مع مختلف الاحتياجات والظروف الوطنية والإقليمية. ويمكن للإطار العشري للبرامج أن يساعد على تحديد أوجه التآزر والاستفادة منها فيما بين البرامج والمبادرات، ومساعدة البلدان على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهدافها وغاياتها.

١٢ - وثالثا، حسبما أشارت الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، غالبا ما يكون هناك عدم اتساق في أدوات السياسة العامة التي تستهدف نفس القطاعات والمجالات. ويمكن لإطار البرامج تمكين البلدان من التصدي لمثل هذه التناقضات من خلال اعتماد سياسات وتدابير متكاملة. وقد يكون هذا نتيجة لنقص في المعرفة حول السياسات الجيدة الفعالة من حيث التكلفة أو غياب الإرادة السياسية للاضطلاع بتدابير أقوى بدلا من الاعتماد حصرا على العمل التطوعي. وأخيرا، هناك حاجة ملحة لدى الحكومات لضمان إمكانية اعتماد مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين دون إضعاف أو عكس مسار التدابير المتخذة لتخفيف وطأة الفقر، من قبيل الطاقة أو المياه أو غيرهما من الموارد الطبيعية المدعومة. ويمكن أن يساعد الإطار العشري للبرامج على إزالة هذا التناقض بين حوافز استخدام الموارد والسياسات المناصرة للفقراء.

١٣ - رابعا، تنشأ آثار كبيرة على طول سلاسل التوريد من خلال أنظمة الإنتاج المعولمة؛ ويلزم استكمال الإجراءات الوطنية بحلول عالمية. ومع ذلك، يجب أن تعكس المبادرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية مجموعات مختلفة من الأولويات، التي هي في جزء منها مهمة المستويات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وسيوفر الإطار العشري المرن للبرامج أساسا لوضع هذه الحلول العالمية مع الاعتراف بأولويات السيادة الوطنية وخصوصياتها.

١٤ - وأخيرا، يُعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان مسألة مشتركة بين القطاعات تتطلب التعاون والتنسيق بين الوزارات الوطنية، بما في ذلك وزارات الصناعة والاقتصاد والتمويل والموارد الطبيعية والبيئة والتعليم والشؤون الاجتماعية، فضلا عن الهيئات الدولية، بما في ذلك إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وفي غياب إطار يحظى بالتأييد على أعلى مستوى، من المرجح أن تظل الأنشطة ذات

العلاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين مقصورة في الغالب على الوزارات أو الوكالات وحدها، دون الاستفادة من تقاسم المعرفة بشأنها وتكرارها وتعزيز الخبرات الناجحة.

جيم - تحديد نطاق الإطار العشري للبرامج

١٥ - تتسم العناصر الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين بالوضوح إلى حد ما. وكما هو مبين في الشكل أدناه، تُستخدم الموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات، التي تُستهلك لتوفير الرفاه البشري. كما تسفر عمليتا الإنتاج والاستهلاك عن نفايات تترسب في بالوعات. وتهدف بعض التدابير ذات العلاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى خفض حجم الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات. وتسعى تدابير أخرى إلى تعزيز كفاءة أنشطة الإنتاج والاستهلاك من خلال التنظيم والمعلومات والتخطيط على نحو أفضل. وتهدف مجموعة ثالثة من التدابير إلى تعزيز الرفاه الذي يتحقق عند مستوى معين من الاستهلاك. وأخيرا، تسعى بعض التدابير إلى الحد من النفايات عن طريق إعادة استخدام النفايات وتدويرها.

الشكل ١

منظور دورة الحياة أو الأنظمة بالنسبة للاستهلاك والإنتاج المستدامين

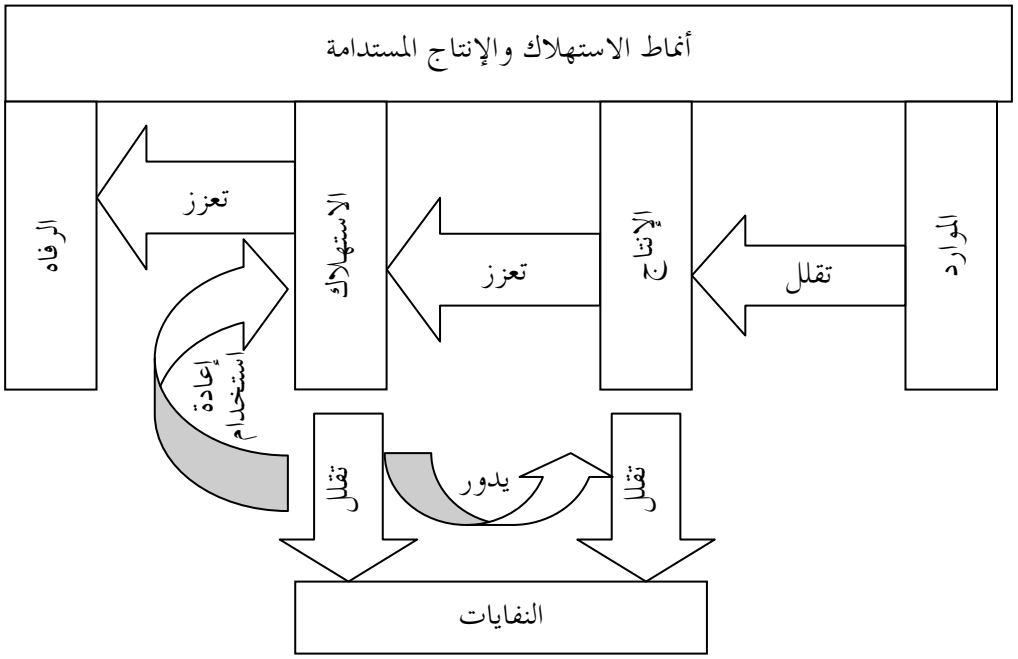

١٦ - ظهر عدد قليل من الأنشطة في شكل ممارسات جيدة من بين مختلف المبادرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي وضعتها الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات الفاعلة على مدى العقد الماضي. وتعد كفاءة استخدام الموارد والمواد والمياه والطاقة من الأبعاد الأساسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، لأنها تتيح من إنتاج المزيد من السلع والخدمات بقدر أقل من الموارد. وبالمثل، تهدف ممارسات الزراعة المستدامة إلى زيادة الإنتاج الزراعي مع تقليل استخدام المياه والطاقة والمواد الأولية الأخرى. ويمكن لتدابير الاستهلاك والإنتاج المستدامين المصممة بصورة مناسبة أن تكون مكملة للمبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وزيادة ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، لأنها يمكن أن تجعل الموارد الطبيعية متاحة بسهولة أكبر وبأسعار معقولة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء أو أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.

١٧ - وتهدف مجموعة أخرى من التدابير إلى تحسين نوعية الاستهلاك أو مستوى رفاه الإنسان مقابل مقادير معينة من السلع والخدمات. وتشمل هذه التدابير المتعلقة بقوانين البناء السليمة (التي تتيح قدرا أكبر من الراحة مع خفض استهلاك الطاقة) والتخطيط والنقل الحضريين (لتحسين نوعية الحياة والرفاه بنفس المستوى من خدمات النقل).

١٨ - وتهدف مجموعة نهائية من التدابير إلى الحد من حجم النفايات. وتشمل هذه التدابير الإنتاج الأنظف وسياسات المشتريات المستدامة ومبادرات التقليل من النفايات من قبيل ''التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير''.

١٩ - ومن الأهداف الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تعزيز التعليم والوعي والمعلومات لإتاحة أفضل التغييرات في سلوك المستهلكين وأنماط حياتهم، وإيجاد وظائف لائقة ومراعية للبيئة.

٢٠ - وتشمل تدابير محددة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين حوافز السوق، من قبيل الضرائب البيئية ونظام الإيداع والاستعادة والحوافز المالية للإنتاج الأنظف، والصكوك التنظيمية، من قبيل معايير كفاءة المنتجات التي تستخدم الطاقة؛ وأهداف استخدام المواد والكربون والطاقة (مثل سياسات المشتريات العامة المستدامة وسياسات الكشف عن المعلومات)، بما في ذلك وضع العلامات الايكولوجية والاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة والأبحاث ذات الصلة، بما في ذلك البنية التحتية والمباني المراعية للبيئة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وجوائز القيادة والمساعدة التقنية والتعاون في حل المشاكل والمبادئ التوجيهية والأدوات التعليمية والخاصة بالمناهج الجديدة من أجل التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي.

٢١ - وتعد بعض الفرص ذات العلاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين آنية وذات فائدة للجميع، ويمكن الحصول عليها من خلال تحسين تبادل المعلومات والتكنولوجيا، كما في عمل المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف. وتتمتع فرص أخرى بمدى زمني أطول، وربما تتطلب فترة أولية من الاستثمار قبل تحقيق المكاسب. وأخيرا، هناك مرحلة ثالثة تتواءم فيها القيم الأساسية والتكنولوجيات مع القيود المفروضة على الموارد.

٢٢ - وبالإشارة ثانية إلى الشكل أعلاه، كان منظور دورة الحياة أو الأنظمة أساسا لكثير من العمل في السنوات الثماني التي مضت منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وكان منظور دورة الحياة أساسا لأداة تخطيط عملية مراكش من أجل فحص نطاق البرامج التي يمكن إدراجها في الإطار العشري للبرامج والمساعدة في جمعها. وفي أداة رسم الخرائط، اعتمدت ثلاثة أنماط من البرامج الشاملة لعدة جوانب (سياسات مفضية إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتعليم والتخطيط والبنية التحتية لدعم البرامج ذات العلاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين) في جميع مراحل دورة حياة المنتجات والخدمات بدءا من المواد الخام حتى استخدامها النهائي والتخلص منها. وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، اقترح الاتحاد الأوروبي خمسة أنماط من الأدوات المفيدة في النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهي الصكوك والقوانين واللوائح الإدارية؛ والصكوك المالية والاقتصادية؛ وأدوات المعلومات والتحليل؛ والأدوات والنهج الطوعية ومزيج من الأدوات (مثل المشتريات المستدامة) التي يمكن تطبيقها في أربع مراحل من دورة حياة المنتجات والخدمات[(١)]. وبناء على هذين الهيكلين المقترحين، يعرض الجدول في القسم رابعا أدناه الإطار المنطقي لتصنيف البرامج المحتمل أن يتم تضمينها في الإطار العشري للبرامج الذي ينطوي على ستة مراحل لدورة الحياة (مبينة كصفوف) وستة أنواع من أدوات تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام (مبينة كأعمدة).

(١) تحل الهياكل التي اقترحها الاتحاد الأوروبي محل الأنماط الخمسة من الأدوات للبرامج الشاملة لعدة جوانب المقترحة في أداة تخطيط عملية مراكش. واقترح الاتحاد الأوروبي أيضا تقليص عدد مراحل دورة الحياة إلى أربع مراحل من خلال دمج التوزيع والتسويق في مرحلة ''المنتج الأفضل''. كما تدمج الهياكل مرحلة إدارة النفايات في فئة أوسع من الاستراتيجيات ذات العلاقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تغطي جميع مراحل نهج دورة الحياة.

ثانيا – المخطط العام لإطار عشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٢٣ – بعد تحديد القيمة المضافة والنطاق المحتمل للإطار العشري، يعرض هذا الفرع المبادئ التوجيهية للإطار العشري والمهام التي يتعين عليه القيام بها إذا كان يستهدف توفير الدعم والقيمة المضافة للمبادرات الوطنية والإقليمية القائمة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وزيادة تلك الأعمال وتقاسمها، وتوفير المعرفة إذا لم تكن متوفرة.

ألف – المبادئ التوجيهية

٢٤ – في حين يحتاج الإطار العشري للاستنارة والدعم من كل مبادئ ريو، فإن بعض هذه المبادئ جدير بالذكر نظرا لأهميته الخاصة:

(أ) يدعو المبدأ ٨ مباشرة إلى التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة كشرط لتحقيق نوعية حياة أفضل لجميع الناس؛

(ب) تعترف المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة بين الدول، المحددة في المبدأ ٧ بمستويات متفاوتة من التصنيع والدخل والاستهلاك والإنتاج تؤثر في الموارد البيئية بدرجات مختلفة. ويقر المبدأ أيضا بالقدرات المتباينة التي تحدد نطاق العمل الوطني والدعم الدولي؛

(ج) يشدد مبدأ الملوث يدفع (المبدأ ١٦) على مسؤوليات الجهات التي تحدث أضرارا بالبيئة وصحة الإنسان، وما إلى ذلك، في حين يشدد المبدأ الاحترازي (المبدأ ١٥) على أهمية تفادي الأضرار الجسيمة التي لا يمكن إصلاحها، سواء على حياة الإنسان مباشرة أو على نظم حفظ الحياة على الأرض؛

(د) يعزز المبدأ ١٠ هذين المبدأين، وهو مبدأ يتناول حقوق جميع المواطنين في الوصول بشكل مناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والمخاطر البيئية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم المحلية، وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار.

باء – الوظائف

٢٥ – تنبثق المهام الأساسية للإطار العشري بشكل مباشر من إسهامه المحتمل، أي بتوفير الدعم، والتعجيل، والتآزر، والتعبئة، وإضفاء الصبغة الشرعية. وتتداخل هذه المهام بشكل كبير مع أهداف عملية مراكش المتمثلة في حفز الالتزام بالأهداف الطموحة وإن تكن واقعية

المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ودعم تبادل المعرفة، والتواصل، والتعاون؛ وإتاحة التخطيط الاستراتيجي والاستثمار في المؤسسات والهياكل الأساسية لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وزيادة الموارد اللازمة لدعمهما، بما في ذلك من القطاع الخاص من خلال تعميم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، على سبيل المثال؛ وتوفير سبل الحصول على المساعدة التقنية، وزيادة الوعي من خلال التعليم وتعبئة المجتمع المدني.

٢٦ - **تحديد الأهداف المشتركة** - لقد أثبت الالتزام والتأييد القويان سياسيا، المدعومان برؤية مشتركة، أنهما يمثلان عنصرا أساسيا في العمليات الحكومية الدولية الأخرى من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويمكن للاتفاق على إطار عشري توفير تركيز عالمي على الأهداف المشتركة التي تعكس الاختلافات الوطنية والإقليمية في الأولويات والظروف.

٢٧ - **تقاسم المعرفة** - سيعمل أي إطار عالمي ناجح بشكل طبيعي لدعم تبادل المعرفة، والتواصل، والتعاون لتعزيز وتوسيع نطاق أوساط الممارسين في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ما يوفر وسيلة رئيسية لربط هذه الأوساط عبر البلدان والمناطق والمؤسسات. وينبغي أن يعمل الإطار العشري على تشييد جسور أقوى بين أوساط صانعي السياسات والباحثين في مجال السياسات، والحكومات الوطنية، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذا الصدد، ينبغي تصميم إطار عشري بحيث يكون بمثابة مصرف معرفة لأي شخص يبحث عن التوجيه في مجال السياسة العامة، ما يدمج شبكات من خبراء تقديم المشورة في مجال السياسة العامة، وأدوات السياسة العامة التي أثبتت جدواها، وتقديم المشورة بشأن الحلول العملية المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في مختلف القطاعات أو مجالات تلك المساعي. وسيكون من المفيد أيضا وجود عملية دينامية لاستقصاء الآراء تنمو بموجبها السياسات والأدوات مع تراكم مزيد من الخبرات، ويتم فيها تقاسم المعارف بشأن السياسات أو مجموعات السياسات التي تلائم على أفضل وجه أنواع معينة من المشاكل المرتبطة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢٨ - **تعزيز التعاون** - تلزم مواصلة التعاون من أجل تعزيز الشراكات الفعالة وتشجيع مختلف جوانب مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي أوساط العاملين في السياسات والممارسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهناك جماعات فرعية متخصصة - على سبيل المثال، صانعو السياسات والممارسون في مجال المشتريات، والمديرون والجماعات الرئيسية، المشاركون في سلاسل الإمدادات العالمية، والمهندسون المعماريون الملتزمون بتصميم الأبنية المستدامة ومخططو المناطق

الحضرية المستدامة الذين يركزون على مسائل الاستدامة، وغيرهم. ومن المرجح أن تجري الاتصالات المكثفة للغاية بين أولئك الممارسين المتخصصين، حتى بدون وجود إطار عشري، غير أنه يمكن أن يدعم هذا الإطار الجهود المبذولة لجعل هذه المجتمعات أكثر شمولا مع نشر توعية خاصة للبلدان النامية والمجموعات الرئيسية، وينبغي أيضا أن تستهدف تيسير تقاسم المعرفة وإثراءها بشكل متبادل لدى أوساط الممارسة.

٢٩ - ويقدم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وعملية مراكش أمثلة عن الشبكات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وفي هذا النهج الاستراتيجي تقام الشبكات الإقليمية بشكل رسمي وتسهم في أعمال مجلس إدارته، أي عمليات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. ويشجع برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي نُهُج أصحاب المصلحة المتعددين من خلال توفير تمويل محدود لنشاط التمكين الأولي في خمس مجالات ذات أولوية متفق عليها مسبقا. ويجري التواصل في عملية مراكش من خلال تحالفات الأطراف المعنية، ولا سيما في فرق العمل وكذلك من خلال اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية وفي اجتماعات الخبراء الدوليين.

٣٠ - ومن حيث شمولية واستيعاب الإسهامات المعرفية للمجتمع المدني وقطاع الأعمال والتعليم العالي، فإن النهج الاستراتيجي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين يشكلان أمثلة جيدة. كما سجلت أيضا شبكة الأمم المتحدة المعنية بالمياه، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، حالات نجاح في تعزيز مزيد من التناسق بين مبادرات وبرامج متعددة ذات أهداف تتداخل مع أهداف منظومة الأمم المتحدة. ويمكن اتباع نموذج مماثل لتعزيز مزيد من التعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، بشأن تنفيذ جدول أعمال الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيتمثل التحدي بالنسبة للأمم المتحدة في التواصل مع الشركاء الآخرين والاشتراك معهم وترغيبهم في التعاون.

٣١ - **تعزيز الشراكات** - ونظرا لأنه ينبغي أن تتولى الشراكات دورا في تنفيذ الإطار العشري وهي ستقوم بهذا الدور، فثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من النظر في نماذج الشراكة الفعالة. وإذا كان المطلوب مزيدا من الاتساق في النهج، سيكون ثمة حاجة إلى رؤية مشتركة وإجراءات راسخة لإنشاء الشراكات وتنشيطها. وهذا بدوره يتطلب آلية شاملة تتناول الرقابة على المبادرات في الإطار العشري للتأكد من أن هذه المبادرات تتفق مع بعضها البعض، ولتفادي التداخل أو الازدواجية غير الضروريين، ودعم الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية في الوقت ذاته. ويمكن أن يسهم الإطار العشري في هذه الوظيفة عن طريق

تيسير إقامة شراكات جديدة في مجالات الاحتياجات؛ وتوفير الحوافز للشراكات القائمة لتصبح أكثر نشاطا وفعالية؛ وتوفير منبر لتبادل الخبرات والموارد فيما بين الشراكات، وكذلك لدعم الابتكارات الجديدة فيما بين القطاعات وعبرها، بما في ذلك توفير أدوات وقنوات مبتكرة (مثل استخدام تكنولوجيات جديدة في مجال المعلومات) من أجل إشراك أطراف المجتمع المدني الفاعلة في تنفيذ الإجراءات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر البلدان والمناطق. وتوفر تقييمات عديدة للشراكات القائمة السبل المحتملة لتعزيز الشراكات وزيادة فعاليتها.

٣٢ - تشمل الدروس المستفادة بشأن الشراكة الحاجة إلى ما يلي:

(أ) أهداف واضحة وأطر زمنية لتحقيق هذه الأهداف مع الإبلاغ العلني عن المقررات والإجراءات والنتائج؛

(ب) كفاية التمويل من أجل تنفيذ المشروع وكفالة المشاركة الفعالة لجميع الشركاء، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية المحلية والسلطات المحلية من الأصغر حجما؛

(ج) التقييم الدوري السليم[٢].

٣٣ - **الأطر التمكينية** - التخطيط والاستثمار الاستراتيجيان أمران متلازمان ولا بد منهما لتمكين الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من وضع السياسات والشروط المؤسسية والهياكل الأساسية التي تدعم التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويمكن لإطار عشري تعزيز الشبكات العالمية والإقليمية من الممارسة لدى متخذي القرارات التي تؤثر على أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويبين النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، حجم ما يمكن تحقيقه بوجود التمويل المستقر والمتوقع لدعم المبادرات. وتعد ممارسة التحالف العالمي المتمثلة في مكافأة الحكومات التي تتخطى أهداف التحصين جديرة بالذكر لأنها تمكن الحكومات من الاستثمار في التحسينات في أماكن أخرى من نظمها الصحية. ويقدم الفريق الاستشاري أيضا مثالا جيدا للدعم الوطني في تعزيز النظم الوطنية للبحوث الزراعية. ويمكن أن تكون هيكلية عملية مراكش التي تضم فرق العمل

(٢) انظر http://www.earthsummit2002.org/ic/index.html،
http://www.earthsummit2002.org/es/preparations/global/partnerships.pdf،
http://www.stakeholderforum.org/CSD/CSDWorkshopPaper5_H.pdf.

والمنتديات المنتظمة لتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الممارسين فعالة أيضا، ولكنها تفتقر إلى قاعدة تمويل مستقرة ومتوقعة.

٣٤ - **المساعدة التقنية** - يجب أن يوفر الإطار العشري وسيلة مناسبة لحصول العاملين في مجالي الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المساعدة التقنية على صعيد المجتمع المحلي والصعيدين الوطني والإقليمي. وللقيام بذلك يمكن للإطار إقامة روابط وتشجيع التعاون والتنسيق بين مختلف المراكز التقنية الحالية (مثل مراكز الإنتاج الأنظف، والموائد المستديرة المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومراكز التفوق في مجال إدارة النفايات وإدارة المواد الكيميائية)، وبرامج المساعدة التقنية مع مجالات خبرة متداخلة على النحو الذي لا يزال ينجز بنجاح من خلال الفريق الاستشاري منذ عقود. ويمكن للمراكز الإقليمية المتمكنة معالجة المسائل المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين في مناطق كل منها، وتكييف أو تطوير أدوات ونهج أخرى لمساعدة الحكومات ودعم مختلف الوزارات العاملة في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ويمكن لهذه المراكز المدمجة في اتحادات أن تشكل عوامل حفازة للتعاون والتعاضد فيما بين الجهات الفاعلة في المنطقة والمساعدة في الحد من الازدواجية وفي تحديد الثغرات. ويتعاون القطاع الخاص أيضا على نحو متزايد في تطوير المساعدة التقنية القطاعية على النحو الذي توضحه مبادرة استدامة الأسمنت، وهو جهد عالمي يبذله ٢٣ من كبار منتجي الاسمنت يمثلون أكثر من ٤٠ في المائة من منتجي الإسمنت في العالم الذين يعملون مع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة في معالجة مشكلة أثر الكربون الناجم عن الأنشطة في هذا المجال. وينبغي للإطار أن يكون مرنا بما يكفي لدعم هذه المبادرات والبناء عليها[٣] فضلا عن مبادرات المجتمعات والسلطات المحلية. ويقدم الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية أيضا نموذجا جيدا لتمويل البحوث وتنفيذها، إذ يتلقى تبرعات من البنك الدولي ومصارف التنمية ووكالات التنمية. ويدعم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الأنشطة التمكينية من خلال برنامج البداية السريعة، وتوفر الروابطُ المشتركة بين هياكل الشبكات الإقليمية والعالمية إطارا سليما لدعم الحكومات والوصول إلى المعرفة والخبرة في شتى القطاعات.

٣٥ - **التوعية والتثقيف وتعبئة المجتمع المدني** - ثمة مهمة أخيرة وشديدة الأهمية يؤديها الإطار العشري الفعال وتتمثل في التوعية والتثقيف وتعبئة المجتمع المدني. ومن الأفضل أن يسلط الإطار العشري الضوء على الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارهما هدفا من أهداف المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال تسهيل حملات عالمية عامة

(٣) انظر http://dev.wbcsdcement.imsplc.com/index.php?option=com_content&task=view&id=55&Itemid=116.

وخاصة لتحقيق الأهداف والغايات المحددة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويمكن دعمه هذا من خلال المجموعات الرئيسية التعزيزية (التي تشمل قطاعي التجارة والصناعة) وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تستخدم أدوات وقنوات مبتكرة. وتقدم الأهداف الإنمائية للألفية نموذجا ناجحا قد يكون قابلا للتطبيق من أجل تحديد الأهداف وتمكين جميع الجهات الفاعلة من إيجاد أفضل السبل لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف. ومن الأمور الأساسية أيضا الرامية لتفادي الازدواجية توفير منبر للمربين في المناطق وعبرها لتبادل مواد المناهج الدراسية وغيرها من الموارد المتعلقة بتعليم قضايا الاستدامة وعلومها على جميع المستويات. وينبغي أيضا تقديم الدعم للجماعات المحلية والوطنية المخصصة لتعميم أساليب الحياة المستدامة والتغيرات في القيم والسلوك.

٣٦ - وتشكل الشراكة من أجل التعليم والبحوث بشأن العيش بروح المسؤولية مثالا واحدا عن هذه الشراكات؛ وهي تشمل مربين وباحثين من أكثر من ١٠٠ مؤسسة في أكثر من ٤٠ بلدا. وتهدف هذه الشراكة إلى النهوض بالتعليم من أجل العيش بروح المسؤولية من خلال التركيز على مواطنة المستهلك، والتعليم من أجل الاستهلاك المستدام، والابتكار الاجتماعي وأساليب الحياة المستدامة.

جيم - عناصر الإطار العشري

٣٧ - لزيادة القدرة على القيام بجميع هذه الوظائف، من المرجح أن يكون للإطار العشري عنصران رئيسيان هما: الترتيبات المؤسسية للإطار ومجموعة من البرامج التي يمكنها أن تدعم معا تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها لهذا الإطار. وتركز الفروع التالية على الترتيبات المؤسسية المحتملة.

ثالثا - استعراض الهيكل المؤسسي المحتمل للإطار العشري

٣٨ - خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، اقترح العديد من الدول الأعضاء نماذج مختلفة، بما في ذلك النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (الإدارة السليمة للمواد الكيميائية)، وعملية مراكش، بوصفها ترتيبات مؤسسية محتملة لتوفير الإرشاد في عملية وضع الإطار العشري بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبالإضافة إلى هذين النموذجين، استُعرضت أربعة نماذج أخرى للتعاون والتعاضد في المجال الدولي، تشمل مجموعة واسعة من المشاركين وأصحاب المصلحة لتوجيه الدول الأعضاء في مداولاتها.

ألف – معايير الأداء

٣٩ – استُعرضت ستة نماذج وفقا لتسعة معايير أداء للحكم على مدى ملاءمتها للإطار العشري. والنماذج المستعرضة هي الاستهلاك والإنتاج المستدامان المنبثقان عن عملية مراكش، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكه الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات – وهي آليات تنسيق مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والأهداف الإنمائية للألفية، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية.

٤٠ – وكانت معايير الأداء على النحو التالي:

(أ) التركيز العالمي على الرؤية والأهداف المشتركة، ووضع برنامج لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف والرؤية؛

(ب) توفير قاعدة علمية ورابط في مجال السياسة العامة يتمتعان بالمصداقية، فضلا عن آليات تعميم فعالة لأصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة الرئيسية؛

(ج) دعم المبادرات الوطنية والإقليمية، والقيمة المضافة من خلال الأدوات والسياسات والشراكات وغيرها من وسائل التنفيذ؛

(د) تيسير المشاركة الرئيسية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والوزارات المختلفة في الحكومات الوطنية، والمجموعات الرئيسية؛

(هـ) تعبئة كيانات منظومة الأمم المتحدة ودعم الترابط بين إجراءاتها، وتنسيق السياسات والبرامج وبناء التعاون والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(و) التحلي بالمرونة، أي استيعاب احتياجات وأولويات بلدان مختلفة على مستويات مختلفة من التنمية، مع هبات مختلفة من الموارد وأنواع مختلفة من المؤسسات، ما يتيح دمج ما يستجد من معرفة وخبرة، والاستجابة للتحديات الجديدة الناشئة؛

(ز) الفعالية ونطاق التأثير في الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة والكيانات، وتقديم الدعم على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتعزيز الممارسات الجيدة الحالية وتكرارها، وتوليد ممارسات جديدة ومبتكرة؛

(ح) حوافز من أجل التحسين المستمر، ما يوفر الدافع والدعم لجميع أصحاب المصلحة؛

(ط) زيادة الموارد والعمل، والمساعدة في تعبئة الموارد التقنية والمالية بما يتجاوز ما يمكن أن تحققه المبادرات الفردية والبرامج المستقلة.

باء – تقييم مقارن للنماذج

٤١ – يقدم هذا الفرع تقييما لما إذا كان يتوقع للنماذج المختلفة تلبية المهام المستصوبة للإطار العشري للبرامج ولأي مدى، ومقدار ما تحققه من نجاح أو إخفاق، مقارنة بمعايير الأداء المبينة أعلاه[٤]. ورغم أن النماذج الستة المستعرضة عالجت مسائل مختلفة، وأن عملية مراكش فقط أنشئت خصيصا لتلبية الأهداف المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، فقد اختيرت هذه النماذج لأنها تستجيب جميعا لقضية عالمية لا يمكن لدولة واحدة معالجتها بمفردها، وتتطلب تعاونا عالميا، كما تتطلب مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لتحقيق النجاح، ولأنها تولد الثقة بين أنصار السياسات العامة الحكومية الدولية.

٤٢ – وبالشكل الحالي التي تتصف به النماذج فإنها لن تقوم بشكل مستقل بأداء جميع الوظائف المذكورة أعلاه وتلبية جميع معايير الأداء على نحو كاف؛ ومع ذلك، تقدم جميع النماذج بعض الدروس للاستفادة منها. وتتمتع النماذج بمستويات نضج مختلفة، ولم يدخل بعضها حيز العمل إلا منذ أربع سنوات فحسب، في حين يعمل البعض الآخر منذ أربعة عقود، ويشارك بعضها بشكل مباشر في بعض المجالات التي تعتبر ضمن نطاق الاستهلاك والإنتاج المستدامين في حين أدى البعض الآخر إلى تغييرات منهجية في النوع المتوخى للاستهلاك والإنتاج المستدامين. غير أنه نظرا لأن النماذج لم تقيّم بحسب الموضوع فحسب، وإنما بحسب قدرتها على توفير نموذج لهيكل مؤسسي جيد، تعد هذه الاختلافات أقل أهمية.

٤٣ – ويسعى معظم النماذج إلى إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. غير أنه ثمة اختلافات رئيسية في المدى الذي تسهم به المجموعة الكاملة من المشاركين في ترتيبات الرقابة والإدارة. ولدى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، ترتيبات إدارية رسمية ومحددة وضعها الشركاء أو أصحاب المصلحة الرئيسيون. ويقضي مجلس إدارة النهج الاستراتيجي، أي المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بالمشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة في نظامه الداخلي، في حين أضفى التحالف العالمي والفريق الاستشاري

(٤) أتيحت للدول الأعضاء مقارنة كاملة للنماذج بوصفها وثيقة معلومات أساسية رقم ١ للاجتماع الرفيع المستوى بين الدورات بشأن الإطار العشري المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي سيعقد في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ توطئة للاجتماع التحضيري الحكومي الدولي والدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

الصبغة الرسمية على الترتيبات الإدارية التي تضم ممثلين عن المشاركين الرئيسيين. وتقع على عاتق كل من التحالف والفريق مسؤوليات اسئتمانية كبيرة، وتعكس الاتفاقات القانونية العلاقة بين الشركاء الرئيسيين. وليس ثمة إدارة رسمية لكل من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية أو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة أو شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، أو أنها تقتصر على تمثيل وكالات الأمم المتحدة. ولدى عملية مراكش لجنة استشارية غير رسمية تمثل المناطق، والمجموعات الرئيسية.

٤٤ - **التركيز العالمي من أجل رؤية وأهداف مشتركة:** لجميع هذه النماذج غايات أو أهداف تطرح محاور تركيز للمشاركين. وقد أملت القرارات الحكومية الدولية هذه الغايات والأهداف في حالة الأهداف الإنمائية للألفية ونموذج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات. وفي حالة النهج الاستراتيجي، والفريق الاستشاري، والتحالف العالمي، جرى التفاوض على هذه الغايات والأهداف خلال عملية الإنشاء. وتعتبر الترتيبات المتعلقة بالرصد والتقييم والاستعراض هي الأقوى لدى الشراكتين اللتين تتمتعان بأشد المسؤوليات من حيث التركيز والائتمان، وهما التحالف العالمي والفريق الاستشاري. وتخضع الأهداف الإنمائية للألفية للرصد عن طريق عملية يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفر معلومات مستكملة سنوية عن التقدم المحرز إلى جانب تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية التي تحظى بالتأييد العالمي على أرفع المستويات في استنهاض المجتمع الدولي والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية. ويستمد عنصر الرصد القوي في نموذج الأهداف الإنمائية للألفية قوة دفعه جزئياً على الأقل من مواءمة الميزانيات الحكومية ودعم الجهات المانحة على حد سواء لإحراز تقدم قابل للقياس نحو تحقيق هذه الأهداف.

٤٥ - **القاعدة العلمية وترابط السياسات العامة:** يتمتع الفريق الاستشاري، بحكم طبيعته، كونه شراكة تضم مؤسسات للبحوث، بقاعدة علمية متينة، وقد وضع آليات فعالة لنشر منتجاته عن طريق شركائه الوطنيين، وخدمات الإرشاد الزراعي، والبث الإذاعي ووسائط الإعلام الأخرى. وفي النموذج المشترك بين الوكالات، تكمن القاعدة العلمية والسياسية بشكل رئيسي في الوكالات المشاركة، على الرغم من أن هذه الوكالات تنشر المعلومات أيضاً عبر محافل محددة. وفي عملية مراكش ونماذج النهج الاستراتيجي على حد سواء، يجري تحديد المسائل العلمية والتقنية والاجتماعية الاقتصادية والاستجابة لها عن طريق النماذج، وتُستخدم الهياكل التي وضعت على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني باعتبارها جزءاً من هذه النماذج لنشر المعلومات. وتعتمد شبكة الأمم المتحدة للمحيطات على الكفاءة الأساسية لوكالات الأمم المتحدة لاستقاء المعارف العلمية والسياسية المتعلقة بمسائل محددة.

ويعتمد النهج الاستراتيجي أيضاً على ما تنشره كل من الوكالات والقطاع الخاص والجامعات من معارف.

٤٦ - **تقديم الدعم للمبادرات الوطنية والإقليمية:** ما برح الفريق الاستشاري يضطلع بدور مهم في بناء قدرات مراكز البحوث الزراعية الوطنية، فقد تولى إرشادها في بادئ الأمر ثم عقد معها شراكة لتنفيذ البرامج وإجراء البحوث على الصعيد الوطني. وما برح وجود هذه المراكز في البلدان النامية يكتسب قيمة بالغة في ذلك الصدد. وتكمن فائدة نموذج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات في أنه يتيح تنسيق تسليم المنتجات بين الوكالات المشتركة، وإن كان من الواضح أن هناك متسعاً كبيراً لتحسينه. ويعمل نموذج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بدرجات متفاوتة على إشراك الوكالات المشاركة في الاستجابة بصورة منسقة للأولويات والاحتياجات الوطنية والإقليمية. وعلى سبيل المثال، للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية فرقة عمل معنية بالاتساق على المستوى القطري تهدف إلى تحسين تنفيذ أعمال الأمم المتحدة المنسقة ورفع مستواها في مجال الإمداد بالمياه والصرف الصحي. وفي الوقت نفسه، تجمع هذه الآليات التنسيقية للأمم المتحدة بين الوكالات والكيانات التي تضطلع بولايات مختلفة – بعضها يتسم بالمزيد من الطابع التنظيمي وبعضها الآخر بالمزيد من الطابع التنفيذي – وتتميز بهذا القدر أو ذاك من الحضور الإقليمي والوطني. وتعكس خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أولويات أصحاب المصلحة وتشكل الأداة التوجيهية الأساسية لتنفيذ هذا النهج. ويكفل تكامل عمليات المشاورة الوطنية والإقليمية بأن يجري تحديد المبادرات الوطنية والإقليمية ذات الصلة، وبأن تشكل هذه المبادرات، حيث أمكن عملياً، الأساس لتنفيذ الإجراءات، بما فيها تلك التي تتخذ بدعم من الآلية المالية. ويتسم نموذج النهج الاستراتيجي أيضاً بفعاليته في تحديد الثغرات التي تتطلب استجابات بما يتجاوز القدرة الوطنية أو الإقليمية. وتعتمد عملية مراكش نهجاً مماثلاً مع أنه أقل اتساماً بالطابع الرسمي. وقد حُددت الأولويات الإقليمية والوطنية ووضعت برامج التعاون ونُفذت لتلبيتها.

٤٧ - **المشاركة الواسعة النطاق من جانب أصحاب المصلحة:** يختلف نموذج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات عن النماذج الأخرى المستعرضة من حيث أنه يقتصر بصفة رئيسية على أسرة الأمم المتحدة. ومن السمات البارزة للتحالف العالمي للقاحات والتحصين أنه يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في مجال توفير اللقاحات: وتشمل الترتيبات الإدارية تمثيلاً أضيق نطاقاً، مع إبرام اتفاقات قانونية بين الشركاء الرئيسيين. ويشهد الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية أيضاً مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة على مستوى الترتيبات المتعلقة بالتنفيذ، إنما ليس على مستوى الإدارة. ويرتبط الحافز وراء

مشاركة أصحاب المصلحة أساساً بإمكانية الوصول إلى المنتجات من اللقاحات أو نتائج البحوث. ويستقطب النهج الاستراتيجي وعملية مراكش على حد سواء مشاركة واسعة من جانب أصحاب المصلحة، إنما تتفاوت في طابعها الرسمي. ويضم النهج الاستراتيجي جماعة من الشركاء تشمل أصحاب مصلحة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. وتتعهد أمانة النهج الاستراتيجي شبكة من المنسقين الوطنيين وغيرهم من المنسقين. ويتيح تحديد المنسقين آلية هامة للتواصل وإمكانية الحصول على دعم الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة. وتشمل المشاركة في النهج الاستراتيجي الحصول على التأييد الرسمي من جانب مجالس إدارة الوكالات أو مديريها العامين التنفيذيين. وترتبط حوافز المشاركة بتحسين الاستفادة من التمويل وتبادل المعارف والإمكانيات المتاحة للتعاون. وتجمع عملية مراكش طائفة من مختلف أصحاب المصلحة تشمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية والصناعية والباحثين والأكاديميين والسلطات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وترتبط حوافز المشاركة بصورة رئيسية في تبادل المعارف ورفع مستوى القدرات من خلال التعاون. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية مثالاً نموذجياً للكيفية التي يمكن بها أن يؤدي وضع عدد محدود من الغايات والأهداف التي تتوافق حولها الآراء على نطاق واسع إلى الجمع بين الخبرات والالتزامات من مختلف الوكالات والمجموعات الرئيسية، بما فيها قطاع الأعمال التجارية.

٤٨ - **التعبئة الفعالة والمتسقة لمنظومة الأمم المتحدة:** يعتمد مدى فعالية النماذج في تعبئة كيانات منظومة الأمم المتحدة وتحسين الاتساق في ما تقوم به من أنشطة على درجة المشاركة الرسمية للوكالات ومساءلتها. وعندما تكون تلك المشاركة والمساءلة طوعية تقل الدلائل المتعلقة بفعالية المشاركة وتحسين الاتساق على حد سواء. أما عندما يكون هناك اتفاق قانوني أو تأييد رسمي، تبدو الفعالية معززة. وفي حالة الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم كل وكالة بدمج هذه الأهداف في برامجها وهياكلها التخطيطية. ويمكن اتباع نهج مماثل بالنسبة للإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حيث تُدرج المبادئ والأهداف المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في برامج عمل الوكالات. ويتحقق التنسيق والاتساق في إطار النهج الاستراتيجي بصورة رئيسية عن طريق البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الذي يشمل الوكالات الرئيسية العاملة في إدارة المواد الكيميائية. وتنفذ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ولايتها عن طريق فرق عمل حددت مهامها تحديداً زمنياً وتستفيد من خبرات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والشركاء الآخرين كما توفر منهاج عمل للتنسيق بين الوكالات. وقد عززت

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية المساءلة من خلال ''أمانة موزعة'' تتقاسم فيها المنظمات المشاركة المهام وفقاً لخبراتها.

٤٩ - **المرونة:** في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لا تعكس خطة العمل العالمية الاحتياجات والأولويات في مجال إدارة المواد الكيميائية للبلدان النامية فحسب بل لجميع البلدان، وبعض تلك الاحتياجات وطني وبعضها الآخر إقليمي أو عالمي بطبيعته. ويركز كل من التحالف العالمي والفريق الاستشاري على احتياجات البلدان النامية ويستجيب للمسائل الناشئة التي لا يحددها أصحاب المصلحة فحسب بل والمانحون الذين يتعاملون مع التحالف أو الفريق الاستشاري. ويراعي نموذج الأهداف الإنمائية للألفية احتياجات مختلف القطاعات والفئات وأولوياتها في البلدان النامية، ويتسم بما يكفي من المرونة لإتاحة الاختلاف في النهج. وتقدم عملية مراكش نهجاً منطلقاً من القاعدة إلى القمة يتيح تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية والاستجابة لها.

٥٠ - **الفعالية/نطاق الأثر والتكامل:** يعمل كل من الفريق الاستشاري والتحالف العالمي والأهداف الإنمائية للألفية منذ عقد من الزمن أو أكثر وكان تقييمهم إيجابياً. أما النماذج الأخرى فأحدث عهداً و لم تخضع للتقييم رسمياً. ويمكن أن يظهر كل نموذج بعض التقدم المحرز مع أن حجم التحدي في كل مرة يتجاوز القدرات على بذل الجهود اللازمة لبلوغ أهدافها. ويبدو أن النماذج التي تنطوي على ترتيبات إدارية مخصصة الغرض، وهياكل رسمية، وتمويل مخصص، وغايات محددة بوضوح تتسم بالمزيد من الفعالية.

٥١ - **الحوافز من أجل مواصلة التحسين:** أما النماذج التي تعتمد الإبلاغ الداخلي كالأهداف الإنمائية للألفية أو عمليات رصد وتقييم كالفريق الاستشاري والتحالف العالمي فقد شرعت في تغيير هياكلها وعملياتها مما أدى إلى تحسين أدائها. وفي إطار النهج الاستراتيجي، يتم توفير الحوافز للتحسين على المستوى القطري من خلال توفير الأموال لأصحاب المصلحة الذين أقروا النهج رسمياً. وتأتي الحوافز الأخرى من القدرة على زيادة الموارد عن طريق التعاون المنهجي بشأن المشاريع والمبادرات. وقدمت عملية مراكش أيضاً بعض الدعم المالي والتقني لتعزيز اتخاذ المزيد من الإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. إلا أنه لا يوجد دعم طويل الأمد، وبالتالي فإن إمكانية التنبؤ باستمرارية البرنامج ضئيلة. ونظراً لأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين مفهوم واسع ولا يزال هناك الكثير مما يجب تعلمه بشأن أفضل السبل الكفيلة بتعزيز التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج، يعد الحافز من أجل التحسين المستمر مهماً للغاية بالنسبة للإطار العشري للبرامج.

٥٢ - **تعزيز الموارد والأنشطة:** تتجلى الصلة بين التمويل المضمون والمتوقع، والفعالية، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة والتزامهم في إطار التحالف العالمي والفريق الاستشاري على حد سواء. ويتيح التحالف العالمي آلية تمويل مبتكرة. فهو يستخدم التزامات البلدات المانحة الملزمة قانوناً بتقديم المعونة على مدى ١٠ أو ٢٠ عاماً على شكل تعهدات لضمان الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال، وجمع الأموال التي يمكن إنفاقها لتركيز المزيد من الجهود في مرحلة مبكرة من البرنامج. وقد أنشئ صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغرض مساعدة الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمجتمع المدني على تنفيذ ما تضطلع به من أنشطة لتحقيق هذه الأهداف. وبوسع الأهداف الإنمائية للألفية حشد الموارد من القطاع الخاص والمواطنين عن طريق تحديد أهداف معينة ودعوة الجميع إلى المساهمة. وأنشأ كل من النهج الاستراتيجي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالموارد المائية صندوقاً لدعم هذه الأنشطة. ويقدم برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي تمويلاً محدوداً للنشاط التمكيني الأول في مجالات الأولوية الخمسة المتفق عليها سلفاً. وقد حشد النهج الاستراتيجي تمويل المانحين لتنفيذ مبادرات محددة. واستقطبت عملية مراكش أيضاً مساهمات المانحين دعماً لما تضطلع به من أنشطة، وأخصها بالذكر لا على سبيل الحصر أنشطة فرق عمل مراكش وتنظيم اجتماعات الخبراء الوطنية والإقليمية والدولية.

رابعا - البرامج المحتملة

٥٣ - على الرغم من التقدم الذي أحرز لفهم كيفية فصل النمو الاقتصادي عن الآثار البيئية والاجتماعية السلبية، ثمة حاجة إلى المزيد من التعلم والتجربة بصورة منسقة. وعلى سبيل المثال، لا يتوافر الكثير من المعلومات عن مزيج السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين وترتيبهما. ولئن كانت السياسات معروفة، فقد تكون هناك بعض الصعوبات في تنفيذها. ويتعين معرفة المزيد عن أسباب عدم استغلال العديد من الفرص المزعومة ''المربحة لكل الأطراف''. ولو اتخذ الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لنفسه هدفاً رئيسياً يتمثل في دعم البلدان لتقييم جميع هذه الفرص واغتنامها في غضون عقد من الزمن، فسيمثل هذا فعلاً درجة عالية من الطموح.

٥٤ - ومن الأرجح أن ينطوي تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على نهج ترتيبي. وإذا كان الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يفسح المجال في المراحل الأولى لتحقيق نتائج مربحة لكل الأطراف من خلال الاستفادة من أوجه الكفاءة غير المستغلة في الإنتاج والاستهلاك، فقد تتطلب الإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج

المستدامين في مرحلة تالية إدخال المزيد من التغييرات المنهجية تشمل تغييرات في مصادر الطاقة المختلطة، والتكنولوجيات، والبنى التحتية وفضلا عن خيارات الاستهلاك وأساليب الحياة. والأفضل أن تتسم المرحلة الأولى بقدر كبير من التعلم بواسطة العمل بحيث يؤدي الانتقال صوب مرحلة المزيد من التغييرات الجوهرية إلى تحقيق وفورات كبيرة في مجال التعلم.

٥٥ - واستعرض تقرير الأمين العام عن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة البرامج التي جُرِّبت بنجاح، ونُفذت في بعض الأحيان لسنوات عديدة، وفي إطار العديد من الولايات. وقد تراكمت التجارب ووضعت الأدوات لرفع مستوى هذه البرامج أو توسيع نطاقها، على غرار المشتريات العامة المستدامة. وتتسم البرامج الأخرى بدرجة أقل من النضج، ويتعين أن تخضع للمزيد من التجربة وأن توضع المبادئ التوجيهية والأدوات لتنفيذها. وفي جميع الأحوال، سيكون من المهم بناء القدرات ونشر المعارف عن طريق شبكات الممارسين. ومتى بلغت البرامج مرحلة النضج، يمكن للإطار العشري أن يركز على إقامة الصلات بين شبكات الممارسين لتعزيز التعلم بواسطة الأقران، وتوفير مناهج معرفية شبكية ومراكز لتبادل المعلومات بمختلف اللغات بغرض التوعية، وتوفير فرص بناء القدرات للبلدان والولايات التي تحتاج لذلك. وفي الحالات التي يلزم فيها المزيد من معرفة ما يصلح، يمكن للشبكات والشراكات أن تركز على إجراء تجارب رائدة قد تولد معارف قابلة للمقارنة، وعلى استحداث الأدوات والمواد التدريبية التي تتكيف مع مختلف البيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي الحالات التي ينطوي فيها تغير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على تغير الصكوك الإدارية، والقوانين والأنظمة والسياسات المالية، يمكن عندئذ أيضا بناء القدرات، ووضع السياسات النموذجية، وإعداد أدوات السياسات العامة ومواد التدريب، وتقاسمها مع صانعي القرارات عن طريق جهود بناء القدرات.

ألف - الدروس المستفادة والثغرات

٥٦ - ثمة حاجة إلى معارف جديدة وإلى التطوير في المجالات التي حُددت في إطار عملية مراكش.

(أ) يتعين القيام بالمزيد من التجارب والتعلم لتحديد المزيج الفعال من الصكوك السياسية/التنظيمية/المالية بغرض الترويج للاستهلاك والإنتاج المستدامين على نطاق واسع لدى المنتجين والمستهلكين.

(ب) ثمة حاجة إلى معارف جديدة وإلى التطوير فيما يتعلق بالتوعية بشأن الاستهلاك المستدام والأدوات التي يمكن أن تعيد توجيه سلوك المستهلكين وأساليب حياتهم.

(ج) يتعين القيام من الإجراءات الموحدة والمنسقة من أجل إدخال التغييرات التحويلية على أنماط الاستهلاك والإنتاج والتغلب على القصور الذاتي، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة في هذا المجال.

(د) يتعين إقامة المزيد والمزيد من الشراكات التي تتسم بقدر أكبر من الفعالية بين المؤسسات التجارية والحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين مع أهداف أداء محددة زمنيا بوضوح ولتعجيل الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

(هـ) يتعين وضع آليات لكفالة تمتع المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين في البلدان النامية، بالقدرة على الاستفادة من تقديم منتجات أفضل نوعية وأكثر استدامة.

(و) يتعين التركيز، على تحديد مجالات الأولوية الرئيسية التي تتطلب التعاون الدولي لزيادة كفاءة الموارد وتحقيق الفصل مع دعم التطابق التصاعدي لمستويات المعيشة.

(ز) ستكون البلدان النامية والناشئة أقطاب النمو الرئيسية في الاقتصاد العالمي خلال العقود القادمة. ولكي يتحقق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، سيتعين أن تكون هذه البلدان جزءاً لا يتجزأ من تطوير التكنولوجيا التي تتسم بالكفاءة فيما يتعلق باستهلاك الطاقة واستخدام الموارد. وفي الواقع، هناك الكثير من الابتكار الذي يحصل بالفعل في هذا المجال؛ ويمكن أن يحصل المزيد بفضل التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا.

(ح) يتعين القيام بالمزيد من أجل الدعوة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأوساط التجارية والاقتصادية، وإشراك وكالات التعاون الإنمائي والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، نظراً إلى أهمية الدور الذي تضطلع به هذه الوكالات في إنشاء البنى التحتية والتكنولوجيا عن طريق استثماراتها لرؤوس أموالها.

(ط) بوسع البرامج الرامية إلى إشراك وزارات المالية والتخطيط في الحكومات مع وكالات التنمية ومؤسسات التمويل الدولية لتعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في خططها الاستثمارية أن تكفل للاستثمارت الجارية حالياً في مجال البنى التحتية بوتيرة متزايدة في الاقتصادات الناشئة والنامية أن تقفز قفزات واسعة تجنباً لحبس استثمار بتكلفة باهظة.

(ي) من الأهمية البالغة التعاون مع وسائط الإعلام الجماهيري والأنظمة المدرسية للإيعاز للمواطنين، بمن فيهم الشباب بتغيير الممارسات غير المستدامة واعتماد أساليب حياة مستدامة.

٥٧ - وقد وضعت حكومات عدة مؤخراً برامج واسعة النطاق لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة سوف تُستخلص منها الدروس مستقبلاً. ويجري تطبيق النهج الصيني للاقتصاد

الدائري في غيانغ، وهي أول مدينة رائدة في الصين تصبح مستدامة إيكولوجياً. ويحفز مخططها العام أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة عن طريق البرامج الإيضاحية عن تحويل المجمعات الصناعية إلى مجمعات صناعية إيكولوجية وبدء تنفيذ برامج تهدف إلى إنتاج أنظف، وسياحة إيكولوجية، وإدارة نفايات البلديات. وقد استحدثت في فنلندا مبادرة ''الحصول على المزيد من الأقل'' لزيادة الكفاءة الإيكولوجية في الإنتاج عبر سلاسل الإنتاج. وتتمثل رؤية فنلندا للاستهلاك المستدام في الاستغناء عن الطابع المادي مع التوصل إلى تحسين نوعية الحياة. وشرعت اليابان في تنفيذ خطة لبناء ''مجتمع ذي دورة مادية رشيدة''. ويتضمن هذا البرنامج العشري أهدافاً رئيسية تركز على خفض المدخلات المادية عن طريق إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. ويجري التشديد على مسؤولية المستهلكين اليابانيين في البرامج المحلية ذات الأولوية. وقد بدأ الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في السنغال أولاً بتحليل موسع لموارد السنغال وممارساتها وآثارها البيئية بغرض تحسين الإطار المؤسسي للإدارة البيئية وإعداد البرامج العملية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفي الإمارات العربية المتحدة، تعتبر مدينة مصدر من الأمثلة الرئيسية في الشرق الأوسط التي يتم فيها تناول الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع مستويات المجتمع. وتعتزم هذه المدينة أن تتوصل إلى اقتصاد خال من الكربون والنفايات بتكنولوجيا نظيفة ومبان مستدامة والاستعاضة عن السيارات بنظم متطورة للنقل العام.

باء – البرامج المقدمة

٥٨ – لإكمال هذه القائمة، وجهت أمانة لجنة التنمية المستدامة نداءً إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية لتقديم البرامج وفقاً لنموذج موحد لاحتمال إدماجها في الإطار العشري للبرامج رهنا بما تقرره الدول الأعضاء. وترد البنود التي يجب ملؤها في مرفق هذه الوثيقة التي تشمل البرنامج الذي قدمته فنلندا والمفوضية الأوروبية بشأن المباني المستدامة والتشييد المستدام.

٥٩ – وقُدم في البداية أربعون برنامجاً تم توحيدها في ٣٥ برنامجاً بعد أن قرر مقدموها تقديم برنامج مشترك إثر إبلاغهم بأنهم قدموا برامج في مجالات مشابهة. وقدمت الدولتان الرائدتان (فنلندا وألمانيا) برنامجين منبثقين من أنشطة فرق عمل عملية مراكش، وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثلاثة برامج أخرى بالتعاون مع البلدان التي ترأس فرق العمل (إيطاليا وفرنسا وسويسرا والسويد). وقدمت الشراكة المعنية بالتثقيف والبحوث من أجل حياة تتحلى بالمسؤولية، والتي نشأت بالتعاون مع فرق العمل التي تقودها السويد وإيطاليا، برنامجا عن التثقيف والتوعية بأساليب الحياة المستدامة. وفي ما عدا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لم تقدم وكالات الأمم المتحدة أي برامج. فقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عشر برامج وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية برنامجين. وإلى جانب البرامج الثلاثة المذكورة أعلاه، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة برامج أخرى تتناول المجالات ذات الأولوية في الاستراتيجيات الإقليمية القائمة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وقدمت المجموعات الرئيسية تسعة عشر برنامجاً تتباين من حيث محاور تركيزها بدءاً من الزراعة وصولاً إلى المبادئ التوجيهية للمستهلكين ومن حيث نطاقها من المستوى القطري والإقليمي إلى المستوى العالمي.

٦٠ - وتشكل هذه البرامج منطلقاً لمناقشات الدول الأعضاء بشأن نوع البرامج التي قد ترغب بإدراجها في الإطار العشري وهيكلها. والأفضل أن تتناول هذه البرامج أو مزيج من بعضها المسائل بشكل متكامل باستخدام نهج الدورة الحياتية. وتبين نظرة سريعة إلى الجدول الوارد أدناه، عدم وجود البرامج التي تتناول مراحل التوزيع والتسويق والإدارة المتكاملة للنفايات من دورة الحياة وقلة الأنظمة أو السياسات المالية المقترحة. ومما لا شك فيه أن قائمة البرامج سوف تخضع للصقل والتهذيب، فيهمل بعضها ويضاف بعضها الآخر قبل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة بغرض سد الثغرات المتبقية. وعلى سبيل المثال، يعتبر بعض البرامج المقدمة فعلياً بمثابة أنشطة يمكن إدراجها في برنامج أوسع نطاقاً.

البرامج التي تمت الاستفادة منها مصنفة حسب مراحل دورة الحياة وأنواع الوسائل المستخدَمة

مراحل دورة الحياة/ الوسائل	أنواع الوسائل					
	القوانين والأنظمة	الوسائل الضريبية والاقتصادية (الضرائب البيئية والتسعير)	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية والتعليم	الأدوات والنُهج الطوعية	مزيج من الوسائل على امتداد المراحل
العمليات الإنتاجية	تحديد سقف للانبعاثات وتقاسم التكاليف	الإدارة النقدية العالمية	صندوق المناظر الطبيعية الزراعية لأفريقيا؛ ونهج القرية البيئية على صعيد التنمية الريفية؛ والابتكارات التكنولوجية والمؤسسية من أجل كفاءة استخدام الموارد	الابتكارات من أجل كفاءة استخدام الموارد	كفاءة استخدام الموارد على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات؛ والإنتاج الصناعي القليل الانبعاث الكربوني؛ وطمر اليوريا في التربة؛ وأعمال القطاع الخاص في مجال كفاءة استعمال المياه	الزراعة الغذائية
منتجات وخدمات أفضل			المشتريات المستدامة؛ والمشتريات استنادا إلى المعيار النموذجي الدولي ISO26000 من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ والشراء المسؤول لأخشاب الأمازون	التقييم والمعلومات فيما يتعلق باستدامة المنتجات	توسيم المنتجات المستدامة	
التوزيع والتسويق					حملة الحياة على كوكب واحد	
الاستهلاك والمعيشة المستدامين			المباني المستدامة والبناء المستدام؛ والمدن المستدامة (٢)؛ والإدارة المستدامة في القطاع العام	التثقيف والتوعية؛ والإرشادات المتعلقة بحماية المستهلك (بحسب الفقرة ١ زاي من مبادئ الأمم المتحدة لحماية المستهلكين (بصيغتها الموسعة في عام ١٩٩٩))؛ وتحسين التواصل مع المستهلكين	إقامة مؤسسات مسؤولة عن المشاعات؛ وأساليب العيش والاستهلاك المستدامة	
الإدارة المتكاملة للنفايات						

مراحل دورة الحياة/ الوسائل	أنواع الوسائل					
	القوانين والأنظمة	الوسائل الضريبية والاقتصادية (الضرائب البيئية والتسعير)	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية والتعليم	الأدوات والنُهج الطوعية	مزيج من الوسائل على امتداد المراحل
الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل			تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية	اطلاع منظمات المجتمع المدني على المعارف العلمية؛ والشبكات الإقليمية والدولية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وشبكات الباحثين في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين	مؤشرات رصد الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والمؤشرات والأطر لرصد كفاءة استخدام الموارد، ومؤشرات الفصل	السياحة المستدامة؛ وتقييم التقدم المحرز نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين

يتضمن الجدول الوارد في مرفق هذه الوثيقة قائمة تامة بالمشاريع ومقدميها، والأداة المستخدمة في كل مرحلة من دورة حياة المنتجات والخدمات[٥].

خامسا – سبل المضي قدما

٦١ – من الواضح أن الحاجة إلى التدخل الفعال للسياسة العامة ستظل قائمة للتغلب على العوائق التي تحول دون إحراز تقدم في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأنه يجب أن تكون السياسات منسقة ومتسقة للتغلب على التجزئة والازدواجية والتنافر. وثمة حاجة إلى المزيد من البرامج والمبادرات المتخَذة ضمن إطار موحد للبرامج.

ألف – إمكانية التوصل إلى اتفاق أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٦٢ – ليس القصد من استعراض النماذج الحالية الستة للهيكل المؤسسي الإيحاء بأنه يمكن اعتماد أي منها كما هو عليه. بل الأصح أن لكل نموذج بعض الميزات التي يمكن إدماجها في هيكل مؤسسي نموذجي للإطار العشري للبرامج. وسيعتمد اختيار الميزات وطريقة تجميعها، إلى حد كبير، على الأولوية الممنوحة للمعايير ذات الصلة، وكذلك على مستوى

(٥) التفاصيل المتعلقة بكل برنامج متاحة في ورقة المعلومات الأساسية رقم ٢ بشأن ”البرامج المحتمل إدراجها في الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين“ المعدة من أجل اجتماع ما بين الدورات كما تشير إلى ذلك الحاشية رقم ٤.

الطموح السياسي في مجال الإطار العشري. وفي سياق مناقشة الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لصيغة الإطار العشري، قد تود النظر في المسائل التالية:

(أ) ما هو مدى أهمية الأهداف المشتركة في تحقيق غايات الإطار؟ وهل سيتطلب إنجاح برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتعجيل بها وتضافرها وملكيتها، أهدافا عامة أو محددة، أهدافا عالمية أو أهدافا متباينة باختلاف البلدان والقطاعات، أهدافا طويلة الأجل أو مزيجا من الأهداف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل؟

(ب) هل سيستوجب النجاح هيئة مؤسسية لامركزية قائمة على أساس تفاعل غير مركز أو كيانا عالميا ذا تمثيل موزع؟

(ج) ما هو نوع مشاركة كيانات منظومة الأمم المتحدة الذي سيضمن النجاح في تحقيق هذه الأهداف؟ وكيف ينبغي أن يشارك المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال التجارية والكيانات دون الوطنية في الهيكل المؤسسي وفي إدارته وترتيبات تنفيذه؟

(د) ما هي وظائف الأمانة اللازمة وما هي الجهة التي ينبغي أن تقوم بها؟ وكيف ينبغي توزيعها على مختلف مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة حسب خبراتها النسبية؟

(هـ) ما هو نوع التمويل المطلوب لدعم الإطار العشري ببرامج ولأي غرض؟ وينطبق نفس الشيء على المساعدة التقنية التي قد تتطلب تمويلا أيضا؟

(و) كيف سيتم رصد التقدم المحرز في التنفيذ، وكيف سيتم الإبلاغ عنه وإلى أي جهة سيتم إبلاغ تلك المعلومات لكفالة إحراز تقدم نحو تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؟

الرؤية والأهداف المحتمَلة

٦٣ - هناك عدة مسائل تتصل بهذه المناقشة. أولا، تشير خلاصة تجربة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن الأهداف المقبولة عالميا ساعدت على وضع جدول الأعمال وحفزت المجتمع الدولي والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية على اتخاذ إجراءات. ويمكن أن يستفيد الإطار العشري للبرامج من هذه التجربة.

٦٤ - ومع ذلك، وكما اتضح ذلك من تجربة عملية مراكش، يجب أن تكون أي أهداف، وكذلك أي إجراءات وبرامج ذات أولوية، مختلفة باختلاف البلدان والمناطق التي هي على درجات متفاوتة من التنمية، والتي لديها موارد طبيعية متفاوتة ونماذج مؤسسية مختلفة، وذلك وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة التي تضطلع بها وقدرات كل منها على حدة. ولهذا، يجب أن تكون الأهداف عامة بقدر يسمح بالتحفيز على اتخاذ إجراءات ومرنة بقدر يسمح

بوجود اختلافات بين البرامج على المستوى الوطني والإقليمي. ويمكن أن تستفيد لجنة التنمية المستدامة من الرؤية والأهداف التي وُضعت في إطار عملية مراكش لتشكل نقطة انطلاق لمناقشة الرؤية والأهداف في سياق الإطار العشري للبرامج[٦].

٦٥ - وعلاوة على ذلك، ومع الإشارة مرة أخرى إلى التجربة المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون التأييد الرفيع المستوى ضروريا لضمان تمتع برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بدعم على نطاق واسع من الحكومات، لا يقتصر فقط على وزارات البيئة، بل يشمل أيضا الوزارات الأخرى الهامة المعنية ومن بينها وزارات الصناعة والمالية والتخطيط والطاقة والزراعة والصحة والتعاون الإنمائي.

٦٦ - وهذا يعني أن أحد لبنات بناء الإطار العشري الذي سيتم إقراره بموجب قرار سيُتخذ أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة قد تشمل تحديد الالتزام بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة شرط أن تتخذ جميع البلدان إجراءات وأن تضطلع البلدان المتقدمة بدور ريادي (كما تنص على ذلك خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، إلى جانب تحديد أهداف ملموسة لكل قطاع أو كيان من الجهات المعنية، فضلا عن الأبعاد الإنمائية والبيئية. ويمكن الاستفادة من الوثائق الختامية السابقة للجنة التنمية المستدامة ومن قرارات الجمعية العامة لتشكل نقطة انطلاق لتطوير هذه الأهداف. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن الأهداف المتعلقة باستهلاك الطاقة كفاءة استخدام الطاقة والحصول على الطاقة والأبعاد المتعلقة بالطاقة النظيفة.

إمكانية الموافقة على البرامج

٦٧ - إن الغرض من البرامج هو إضفاء قدر من التحديد على الإطار العشري. ويمكن أن تعتمد هذه البرامج على التجارب الوطنية والإقليمية (مثلا في إطار عملية مراكش) والقرارات التي اتخذتها مؤخرا، بتوافق الآراء، الجمعية العامة أو الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك قرارات لجنة التنمية المستدامة المتعلقة بالمواضيع والقطاعات ذات الأولوية. وعلى سبيل المثال، يمكن إعطاء الأولوية للبرامج التي تحقق مكاسب قريبة المنال، أو نتائج فورية مربحة لكل الأطراف، من حيث كفاءة استخدام الموارد وكفاءة التكاليف. ويمكن الاستفادة من هذه البرامج لتحديد الأهداف والغايات، وتوزيع المسؤوليات عن حشد

(٦) أمانة عملية مراكش (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) "Paving the way to sustainable consumption and production: Marrakech process progress report, including elements for a 10-year framework of programmes on sustainable consumption and production"، ورقة معلومات أساسية رقم ٤ مقدمة إلى الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

وتنظيم الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وتوفير مجال تركيز على رصد متابعة المبادرات الطوعية وتقييم إجراءاتها مما يتيح توفر الأموال المبدئية.

٦٨ - ومن المرجح أن يتطلب التنفيذ السريع للإطار العشري ببرامج تخصيص مبالغ مالية لتشجيع الحكومات والجهات المعنية على منح الأولوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعم المشاريع النموذجية، ولعملية إطلاق دورة تعلم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، كما تم في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. وتشمل التحديات التي يواجهها التنفيذ التام للنهج الاستراتيجي، الذي يعرض إطارا غير ملزم قانونا للسياسة الدولية، على سبيل المثال، نقص الموارد اللازمة لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات والأنشطة الأخرى والمشاركة بدرجات متفاوتة في مختلف القطاعات الرئيسية وصعوبة رصد التقدم المحرز بشكل متواصل.

٦٩ - ويمكن أن تستفيد البلدان أيضا من صناديق تحقيق الأهداف المعدة على شاكلة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي للتشجيع على أن تكون أهدافها أكثر طموحا.

ترتيبات التنفيذ

٧٠ - ونظرا لاتساع نطاق جدول أعمال برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، قد يستدعي الأمر نهجا ذا مسارين للموافقة فورا على الأهداف في المجالات التي بدأ يبرز فيها توافق آراء مثل كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد المادية، وتنمية هذه الأهداف في المجالات الأخرى، حيث يتعين على جميع الجهات المعنية التوصل إلى توافق آراء مع مرور الوقت، كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك المستدام وأساليب العيش المستدامة.

٧١ - وستضع الدول الأعضاء في اعتبارها تكلفة تنفيذ الإطار العشري للبرامج. وقد أبدت إحجامها عن إنشاء مؤسسات ووكالات جديدة. ويمكن تحسين فعالية التكاليف من خلال هيكل مؤسسي يشرك منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، بحيث يعرض كل كيان خبراته المتخصصة في الأمانة الموزعة لدعم تنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها عالميا. ونظرا إلى طبيعة برنامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين الشاملة لعدة قطاعات، فبدلا من النظر إلى هذا البرنامج على أنه إطار جامع يستوعب جميع الأنشطة الأخرى، فيمكنه أن يعرض مجموعة من المبادئ والتعليمات المتعلقة بالأنشطة التي يمكنها أن تنير السبيل للبرامج الجارية التي تقوم بها جميع الوكالات والدول الأعضاء وأن تُدمج فيها (كما هو الشأن بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية) على مستوى جميع المسائل المطروحة.

٧٢ - وستمثل بلورة آلية حوكمة مستجيبة ومرنة بالقدر الكافي مفتاحا يمكّن من مواصلة تطوير الإطار العشري وتنفيذه بكفاءة. ومن الواضح أن وكالات الأمم المتحدة، بفضل خبراتها المتخصصة، يمكن أن تسهم في تنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها عالميا وأن تدعمها. ورغم أن توزيع المسؤولية يمثل اعترافا باتساع نطاق مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتنوع الجهات المعنية بها والمجموعة الكبيرة من الخبرات اللازمة لتنفيذها بنجاح، فإن ذلك قد يطرح تحديات على مستوى التنسيق والمساءلة. وقد يتيح تأسيس أمانة تنسيق تقديم الدعم على نحو أكثر تركيزا من أجل الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، كما يتيح المساءلة بمزيد من الوضوح.

٧٣ - وسيستفيد الإطار العشري للبرامج من إقامة هيكل رسمي لتبادل المعارف وبلورة الأدوات وشبكات التواصل وتقديم المساعدة التقنية. ويمكن تحديد جهات تنسيق وطنية وإقامة روابط بين البرامج الوطنية مع احتمال إنشاء مراكز المعارف الإقليمية في مراكز البحث والمجامع الفكرية والجامعات القائمة. ويُفترض أن يكون للمراكز الإقليمية مجالات تركيز وخبرات مختلفة حسب الأولويات الإقليمية. ويمكن تشكيل شبكات تضم هذه المراكز والمؤسسات الوطنية حول مسائل محددة متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وكما هو الشأن بالنسبة لتجربة الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية مع النظم الوطنية للبحوث الزراعية، قد تتطلب هذه المراكز بناء قدراتها، ويمكن النظر في إمكانية إقامة برنامج أولي يقدم لها الدعم التقني.

٧٤ - وما إن تتفق الدول الأعضاء على الوظائف الهامة للإطار العشري للبرامج ومستوى طموحاته، يمكن اختيار الخصائص الرئيسية من النماذج المستعرَضة. ومع الافتراض بأن تجميع الخبرات، بما في ذلك من خلال مراكز البحث وشبكات التواصل ومصارف المعرفة، يُعتبر مهمة رئيسية، يمكن آنذاك محاكاة خصائص نموذج الفريق الاستشاري ونموذج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات. وإذا كانت الالتزامات الرفيعة المستوى ببرنامج عمل عالمي أو إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرارات على نطاق واسع تُعتبر هامة، فقد يتم عندئذ تفضيل خصائص النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أو خصائص الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا كان توفير التمويل المضمون الذي يمكن التنبؤ به مهما، فإن التحالف العالمي للقاحات والتحصين والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية يوفران خصائص هامة، وكما هو الحال بالنسبة للنهج الاستراتيجي والأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - وقد أدت الشراكات دورا هاما في التحضير للإطار العشري للبرامج وستظل مهمة أثناء مرحلة التنفيذ. وقد تمخضت عن فرق عمل عملية مراكش شراكتان مع لجنة التنمية

المستدامة، وهما: فرقة عمل عملية مراكش المعنية بالتعاون مع أفريقيا (٢٠٠٨) والشراكة الرامية إلى إنشاء مجلس الإشراف على السياحة المستدامة (٢٠٠٩). وقدمت عدة دول أعضاء ومجموعات رئيسية برامج يمكن إدراجها في الإطار العشري للبرامج تستند إلى شراكة معينة، إما موجودة من قبل أو أنها شُكلت لغرض وضع البرنامج. وينبغي النظر بجدية في إمكانية إطلاق هذه الشراكات أو غيرها مثل الشراكات مع لجنة التنمية المستدامة أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة.

باء – مد جسر نحو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢

٧٦ – أعربت عدة دول أعضاء ومجموعات رئيسية عن اهتمامها البالغ باتخاذ قرار متين بشأن الإطار العشري للبرامج المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. ويمكن أن يشكل الإطار العشري للبرامج محركا هاما لدعم البرنامج الدولي الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة، عبر تشجيع الانتقال السريع إلى مستويات المعيشة اللائقة بالتوازي مع تحسينات سريعة في كفاءة استخدام الموارد وتخفيض آثارها البيئية. ويمكن أن يشكل الإطار العشري أيضا ركيزة هامة للتوصل إلى اتفاق دولي طموح أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيُعقد في البرازيل عام ٢٠١٢ بشأن النهوض بالتنمية المستدامة.

مرفق

أمثلة للبرامج المقدمة: المباني المستدامة والبناء المستدام

الأهداف والغايات

سيتمثل الهدف العام في تعميم ممارسات أكثر استدامة في مجال البناء على المستوى الوطني والمحلي بحيث تصبح تلك هي الممارسات العادية. ولذلك سيتعين تعميم السياسات المتعلقة بالبناء المستدام في مختلف القطاعات، مع التركيز بشكل خاص على كفاءة استخدام الطاقة والقضاء على الفقر في مجال الطاقة.

الأهداف المحددة الممكنة

- الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أنشطة التشييد، بما في ذلك الانبعاثات الناجمة عن إنتاج مواد البناء وتشغيل المباني بنسبة (خ) مئوية بحلول عام ٢٠٢٠ وبنسبة (ذ) مئوية بحلول عام ٢٠٣٠؛
- أن لا تصدر عن جميع المباني العامة الجديدة والمباني التي خضعت لعمليات تجديد أي انبعاثات أو نفايات؛
- خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والذين لا يمكنهم الحصول على المياه العذبة والصرف الصحي، وكذلك الطاقة النظيفة بأسعار معقولة بنسبة (ض ض) كل سنة.

مبررات البرنامج

ثمة تأثير ضخم للمباني وإقامتها وصيانتها وتشغيلها وتجديدها وهدمها على الموارد الطبيعية والاقتصادات والعمالة والصحة البشرية وأساليب عمل المجتمعات. ويتم استهلاك حوالي ٤٠ في المائة من مجموع الطاقة المنتجة في المباني: ولهذا فإن إمكانية تحقيق وفورات في استهلاك الطاقة في هذا المجال ضخمة – في وظائف مثل التدفئة والتبريد والإضاءة وإنتاج مواد البناء وضخ المياه واستخدام الأجهزة الالكترونية المترلية وغيرها من الأجهزة.

ولإقامة بيئة معمارية على نحو مستدام يجب استخدام مزيج من تدابير السياسة العامة التي تستهدف كلا من المستهلك والمنتج.

وتعد آليات السوق محركات فعالة للغاية بالنسبة لأكثر الشركات ابتكارا التي تريد أن تحتل موقعا رياديا في مجال نشاطها. وهكذا ستطور الشركات المبتكِرة منتجاتها وخدماتها

على أساس الطلبات المستقبلية ''المراعية للبيئة''. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يعطي القطاع العام دفعا للتنمية المستدامة عبر بلورة سياسات تنظيمية وعبر أدوات مالية وضريبية متنوعة. ومشتريات القطاع العام كفيلة بتغيير مسار السوق نحو إنتاج أكثر استدامة.

الأنشطة والسياسات

سيساهم البرنامج في توسيع نطاق المبادرات القائمة (مثل فرقة عمل عملية مراكش المعنية بالمباني المستدامة والبناء المستدام، والاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا، ومبادرة المباني المستدامة والمناخ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

والبرنامج مرتبط بشكل مباشر بالسياسات المتعلقة بالمناخ نظرا إلى أن كفاءة استخدام الطاقة من المجالات الرئيسية التي يمكن أن تركز عليها بسهولة سياسات المباني والبناء. ويمكن للبرنامج أن يسهم إسهاما كبيرا في المناقشات الدولية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ (تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وستتعزز الجهود الرامية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ إذا اعتُبرت برامج كفاءة استخدام الطاقة وخفض انبعاثات غازات الدفيئة في البيئة المعمارية من إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا.

وإضافة إلى الإسهام في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سيعزز البرنامج أيضا تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية بازل والاتفاقيتين المعنيتين بالمواد الكيميائية واتفاقية نقل الملوثات الجوية البعيد المدى وغيرها.

كما سيساعد البرنامج على تحقيق أهداف استراتيجيات الحد من الفقر من خلال خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والذين لا يمكنهم الحصول على المياه العذبة والصرف الصحي أو الطاقة. وستشمل الأنشطة المحددة ما يلي:

- التوعية على مختلف المستويات والنطاقات (أي حملات الاتصالات وإعداد دراسات جدوى ومشاريع نموذجية وأفضل الممارسات)؛
- مواءمة بناء القدرات حسب الاحتياجات الإقليمية والمحلية؛
- وضع آليات للتنسيق وتنفيذ السياسات؛
- على المستوى المحلي، إعداد نظم تقييم وطنية لأداء المباني؛
- إعداد أدوات للرصد مثل معايير استهلاك الطاقة في المباني المستدامة؛

- استحداث معايير الاستدامة في سياسات المشتريات لأغراض البناء؛
- إدراج تقييم المباني في الاعتبارات المالية والضريبية؛
- اعتماد نهج نظامي، بمعنى إدماج التخطيط لاستغلال الأراضي والهياكل الأساسية (المياه والطاقة والنقل والإسكان والخدمات)؛
- المشاريع النموذجية.

آليات تنفيذ البرنامج

سيتيح هذا البرنامج منبرا عالميا للحوار والعمل الجماعي تشارك فيه الجهات المعنية من قطاع البناء لمعالجة مسألة الاستدامة وتطوير أدوات ووضع استراتيجيات لكي يتم قبول واعتماد ممارسات البناء المستدام على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم والبرهنة على جدواها عبر مشاريع نموذجية.

الجهات الفاعلة الرائدة

من أمثلة الجهات الفاعلة الرائدة مبادرة المباني المستدامة والبناء المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تمت بالتعاون مع مبادرات إقليمية ووطنية ومحلية مختلفة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

مقاييس النجاح والمؤشرات الممكنة

إعادة صياغة الغاية المتعلقة بسكان الأحياء الفقيرة من الأهداف الإنمائية للألفية بحيث تكون أكثر طموحا:

- أن يقوم (خاء) من البلدان ببلورة إطار ملائم (على مستوى التشريعات والمؤسسات والسلطات والإنفاذ) للمباني المستدامة والبناء المستدام الحالية؛
- أن يقوم خاء من البلدان بإنشاء منبر وطني للترويج للبناء المستدام يضم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع؛
- أن يقوم (خاء) من البلدان باستحداث أدوات تمويل على المستوى الوطني، مثل إعادة استثمار المبالغ المدخرة من زيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني العامة في برامج للتخفيف من حدة الفقر.

الموارد التقنية والمالية

جميع مصادر التمويل ذات الصلة المتاحة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

البرامج التي يمكن القيام بها في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين المقدمة من الدول الأعضاء والوكالات والمجموعات الرئيسية

اسم البرنامج	الأدوات	مرحلة دورة الحياة	الجهة المقدمة
تحديد سقف للانبعاثات وتقاسم التكاليف	القوانين والأنظمة	العمليات الإنتاجية	مجموعة فياستا المعنية بالمناخ
الإدارة النقدية العالمية	الأدوات الضريبية والاقتصادية	العمليات الإنتاجية	نظام رسوم وعوائد الأرض
صندوق المناظر الطبيعية الزراعية لأفريقيا	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	العمليات الإنتاجية	شركاء الزراعة البيئية
نهج متكامل ومتعدد القطاعات ويعتمد على المجتمع المحلي من أجل التنمية الريفية المستدامة وتنمية المناطق الحضرية الفقيرة	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	العمليات الإنتاجية	تحالف البيئة – الأرض (شراكة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة/شعبة التنمية المستدامة)
الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية من أجل كفاءة استخدام الموارد	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	العمليات الإنتاجية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مراعاة الاستدامة في عمليات شراء القطاع العام	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	منتجات أفضل	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/سويسرا
المشتريات استنادا إلى المعيار النموذجي الدولي ISO26000 من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	منتجات أفضل	المنظمة الدولية للمستهلكين
الشراء المسؤول للأخشاب من البرازيل	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	منتجات أفضل	أصدقاء شبكة الأمازون
المباني المستدامة والبناء المستدام	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	الاستهلاك وأساليب العيش المستدامة	فنلندا/الاتحاد الأوروبي
المدن المستدامة	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	الاستهلاك وأساليب العيش المستدامة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة/شعبة التنمية المستدامة

اسم البرنامج	الأدوات	مرحلة دورة الحياة	الجهة المقدمة
الإدارة المستدامة في القطاع العام	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	الاستهلاك وأساليب العيش المستدامة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
التنمية الحضرية المستدامة والمدن المستدامة	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	الاستهلاك وأساليب العيش المستدامة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
تعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية وخطط الحد من الفقر	التخطيط والمؤسسات والاستثمار والهياكل الأساسية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
الابتكار من أجل كفاءة استخدام الموارد	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	العمليات الإنتاجية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
تقييم استدامة المنتجات والمعلومات	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	منتجات أفضل	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
التثقيف والتوعية من أجل أساليب العيش المستدامة	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستهلاك و أساليب العيش المستدامة	الشراكة من أجل التثقيف والبحث في مجال أساليب العيش المسؤولة
الإرشادات المتعلقة بحماية المستهلك (الفقرة ١ (ز) بصيغتها الموسعة في عام ١٩٩٩)	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستهلاك و أساليب العيش المستدامة	المنظمة الدولية للمستهلكين
تحسين التواصل مع المستهلك	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستهلاك و أساليب العيش المستدامة	المنظمة الدولية للمستهلكين
اطلاع منظمات المجتمع المدني على المعارف العلمية	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	معهد بحوث أوروبا المستدامة
الشراكة بشأن المعارف المشتركة من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الائتلاف الدولي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين
شبكة البحوث العالمية بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الائتلاف الدولي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين
الشبكات الإقليمية والدولية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وشبكات الباحثين العاملين في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الائتلاف الدولي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين

اسم البرنامج	الأدوات	مرحلة دورة الحياة	الجهة المقدمة
اجتماعات المائدة المستديرة لأمريكا الشمالية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الائتلاف الدولي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين
الائتلاف الدولي من أجل الانتاج والاستهلاك المستدامين	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الائتلاف الدولي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين
تخطيط الحركة	أدوات الإعلام والأدوات التحليلية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الائتلاف الدولي من أجل الإنتاج والاستهلاك المستدامين
كفاءة استخدام الموارد والابتكارات البيئية لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	الأدوات والنُهج الطوعية	العمليات الإنتاجية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
الإنتاج الصناعي القليل الانبعاث الكربوني	الأدوات والنُهج الطوعية	العمليات الإنتاجية	مؤسسة الوئام العالمي
طمر اليوريا في التربة	الأدوات والنُهج الطوعية	العمليات الإنتاجية	المركز الدولي لتطوير الأسمدة
إسهام القطاع الخاص في كفاءة استعمال المياه	الأدوات والنُهج الطوعية	العمليات الإنتاجية	القطاع الخاص الإسرائيلي
توسيم المنتجات المستدامة	الأدوات والنُهج الطوعية	منتجات أفضل	ألمانيا/الاتحاد الروسي
حملة الحياة على كوكب واحد	الأدوات والنُهج الطوعية	التوزيع والتسويق	مجموعة التنمية البيولوجية الإقليمية
إقامة مؤسسات مسؤولة عن المشاعات	الأدوات والنُهج الطوعية	الاستهلاك والمعيشة المستدامين	مؤسسة مسؤولة عن المشاعات العالمية/رابطة مواطني العالم
أساليب العيش والاستهلاك المستدامة	الأدوات والنُهج الطوعية	الاستهلاك والمعيشة المستدامين	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/السويد
مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين	الأدوات والنُهج الطوعية	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	الوكالة الأوروبية للبيئة
مبادرة البحوث والعلوم من أجل تقييم التقدم العالمي المحرز نحو بلوغ الاستهلاك والإنتاج المستدامين	الأدوات والنُهج الطوعية	الاستهلاك والمعيشة المستدامين	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
نظم الأغذية الزراعية المستدامة	مزيج من الوسائل على امتداد المراحل	العمليات الإنتاجية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
السياحة المستدامة	مزيج من الوسائل على امتداد المراحل	الاستراتيجيات الشاملة لعدة مراحل	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/فرنسا